شبهات حول الصحابي أبي هريرة حديث النهي عن المصراة أنموذجا

دمانة الأزهاري *

جامعة عمار ثليجي الأغواط، الجزائر l.demmana@lagh-univ.dz

تاريخ الإرسال: 2026/03/26 تاريخ القبول: 2026/06/14 تاريخ: النشر: 2026/06/30

الملخص:

يبرز البحث حاجة الأمة الملحّة إلى استعادة القيم التي قامت عليها القرون الأولى، وذلك من خلال الاقتداء بالنبي ﷺ وصحابته، بعدما أدّت مظاهر الانحراف إلى ضعفها وتكالب الأمم عليها. وقد اتجهت حملات التشويه إلى ضرب الثقات، يأتي في مقدمتهم أبو هريرة رضي الله عنه الذي تعرّض لحملة شرسة من طرف أعداء الإسلام قديماً وحديثاً، بما يجعل القدح فيه قدحاً في السنة ذاتها، وينطلق البحث من إشكالية أساسية تتمثل في: ما سبب تخصيص أبي هريرة بالطعن؟ وهل كثرة روايته للحديث مقارنة مع قصر صحبته للنبي صلى الله عليه وسلم مدعاة للطعن فيه وفي علمه وفقهه؟ وتبرز أهمية الموضوع في مكانة السنة بوصفها المصدر الثاني للتشريع، وفي مكانة أبي هريرة كأحد المكثرين رواية، إضافة إلى ضرورة تفنيد الشبهات حوله. ويهدف البحث إلى الدفاع عن السنة ورجالها، واختار الباحث حديث المصراة كأنموذج بإثبات لدراسته، معتمدا على المنهج الوصفي التحليلي ضمن خطة تضم: تقرير مكانة السنة والصحابة، دفع الشبهات عن أبي هريرة، ودراسة حديث المصراة وصولاً إلى أبرز النتائج التي توصل إليها الباحث حيث ثبت أن أبا هريرة مع قلة صحبته إلا أن ذلك لا ينافي كثرة روايته للحديث، وكل ما قيل عنه محض افتراء وطعن في القدوات.

الكلمات المفتاحية: أبو هريرة؛ السنة النبوية؛ الشبهات؛ الحديث.

* المؤلف المرسل

DOI: https://doi.org/10.55781/rsic.v11i2.622

Abstract:

This study highlights the urgent need for the Muslim Ummah to reclaim the values upon which the earliest generations of Islam were founded through emulation of the Prophet Muhammad (peace be upon him) and his Companions. Such a need has become increasingly pressing in light of the manifestations of deviation that have contributed to the weakening of the Ummah and exposed it to the aggression of other nations. Among the strategies employed by adversaries of Islam has been the systematic attempt to undermine the credibility of authoritative transmitters of the Prophetic tradition, foremost among them Abu Hurayrah (may Allah be pleased with him), who has been the target of sustained criticism and allegations, both in classical and modern times. Since questioning his reliability ultimately entails questioning the authenticity of the Prophetic Sunnah itself, this study addresses a central research problem: Why has Abu Hurayrah been singled out for criticism? Moreover, does his extensive transmission of Hadith, despite the relatively short duration of his companionship with the Prophet (peace be upon him), constitute a valid basis for challenging his reliability, scholarship, and juristic competence?

The significance of this topic stems from the status of the Sunnah as the second principal source of Islamic legislation, as well as from the distinguished position of Abu Hurayrah as one of the most prolific narrators of Hadith. It also arises from the necessity of critically examining and refuting the misconceptions raised against him. The study aims to defend the Prophetic Sunnah and its transmitters by selecting the Hadith concerning al-Muṣarrāh as a representative case study. Adopting a descriptive-analytical approach, the research is structured around three main themes: establishing the status of the Sunnah and the Companions, addressing the allegations directed against Abu Hurayrah, and conducting an analytical examination of the Hadith of al-Muṣarrāh. The study concludes that the relatively brief period of Abu Hurayrah's companionship with the Prophet does not in any way contradict the abundance of his Hadith transmissions. Rather, the accusations leveled against him are unfounded claims that ultimately seek to

undermine the credibility of exemplary figures within the Islamic tradition.

Keyword: Abu Hurayrah, Prophetic Sunnah, Misconceptions, Hadith

مقدمة:

تتضمن مقدمة المقال على تمهيد مناسب للموضوع، ثم طرح لإشكالية البحث ووضع الفرضيات المناسبة إن وجدت، بالإضافة إلى تحديد أهداف البحث ومنهجيته.

الحمد لله، حمدا يليق بجلاله وعظيم سلطانه، والصلاة والسلام الأتمان الأكملان على نبي الرحمة محمد عليه أفضل الصلاة وازكى التسليم وعلى آله الطيبين وصحابته الغر الميامين، الذين نافحوا وبذلوا جهدهم ليصل هذا الدين إلى ربوع الارض شرقا وغربا، وقد جعل النبي صلى الله عليه وسلم التأسي بهم من أوجب الواجبات قال صلى الله عليه وسلم عليكم بسنتي وسنتي الخلفاء الراشين.

الناظر لحال المسلمين يرى أن كثيراً من القيم والأخلاق ضاعت واندثرت، والتأسي بالأسوة الحسنة يكاد ينعدم إلا من رحم رب، لذا فحاجة الأمة الرجوع إلى أخلاق النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه، وعلم وشمائل تلك الحقبة الناصعة التي بسببها تحققت خير أمة أنزلت للناس، ولما ابتعدنا عن هذا النهج القويم، مسنا وأهلنا الضر وأصبحت الأمم تتكالب علينا، وتتآمر من أجل زرع الفرقة بين صفوف المسلمين، وقد علم هؤلاء الأعداء أن الخيرية التي وصلت إليها الأمة المحمدية سببها إتباع ما سلف من القرون الأولى، لذا اتخذ هؤلاء الأعداء –قديما وحديثا– طريق التشويش وضرب القدوات، حين تكلموا في عرض أم المؤمنين عائشة بنت الصديق وتعرضوا للصديق والفاروق رضي الله عنهم أجمعين وتكلموا في البخاري وكتابه الجامع، ومن هنا كان لابد من رد

هذه الشبهات والترهات والدفاع عن هؤلاء. يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: فكما أن بيان السنة وفضائل الصحابة، وتقديمهم الصديق والفاروق من أعظم أمور الدين عند ظهور بدع الرافضة ونحوهم، فكذلك بيان السنة ومذاهب أهل المدينة، وترجيح ذلك على غيرها من مذاهب أهل الأمصار أعظم أمور الدين عند ظهور بدع الجهال المتبعين للظن وما تهوى الأنفس [1]، ومن بين الصحابة الأفذاذ الذين مستهم سهام الحقد والكراهية والعداء، الصحابي الجليل أبي هريرة رضي الله عنه، وقد عنون الإمام محمد أبو شهبة في كتابه فصلاً بعنوان "الصحابي المظلوم أبو هريرة"، قال بعدها :" لم أر أحدا من الصحابة –فيما أعلم– تعرض لسهام النقد الظالم بمثل ما تعرض له سيدنا أبو هريرة –رضي الله تعالى عنه– وتعرض لحملة شرسة تضرب في القدم إلى آماد بعيدة، فقد نقل لنا العلامة ابن قتيبة في كتابه "تأويل مختلف الحديث "الكثير مما رمي به أبو هريرة في القديم من النظام وأمثاله من أهل البدع والأهواء الذين لا علم لهم بالحديث ورجاله، ثم رد على طعونهم وتكلم كلام رجل عالم عاقل مثبت نرجو أن يكافئه الحق عليه"[2]، ولا غرابة أن تنال يد هؤلاء المغرضين صحابيا مثل أبي هريرة فإنه رضي الله عنه روي عنه في كتب السنة أكثر خمسة آلاف حديث بحسب عددها في " مسند بقي بن مخلد " أضخم موسوعة حديثية مؤلفة ، نقلاً عن الدكتور أكرم العمري في كتابه " بقي بن مخلد ومقدمة مسنده "[3]، فالمساس به هو نسف لهذا الإرث النبوي، ومن هنا جاءت فكرة البحث الموسوم بـ: شبهات حول الصحابي أبي هريرة حديث النهي عن المصراة أنموذجاً

الإشكالية: الإشكالية التي انطلق منها الباحث، والتي لمح لها في بداية هذه المقدمة لماذا خص أبا هريرة رضي الله عنه بهذا الطعن والتشويه؟ هل أبو هريرة رضي الله عنه ليس بعالم ولا فقيه كما ادعى البعض؟ هل روايته لحديث النهي عن بيع المصراة ينافي القواعد الكلية؟

أهمية الموضوع: تكمن أهمية البحث فيما يلي

– مكانة السنة النبوية وشرفها كونها خادمة للقرآن الكريم فشرف العلم من شرف المعلوم.

–الدور الذي حضي به أبو هريرة رضي الله عنه حيث يعد من المكثرين رواية للحديث.

– يتناول المقال الشبهات المثارة حول الصحابي الجليل أبي هريرة رضي الله عنه وردها بأسلوب علمي.

أهداف الموضوع: يهدف البحث

–بيان مكانة السنة النبوية ووجوب الدفاع عنها وذود عن ناقليها بالمنهج العلمي الصحيح.
–دفع الشبهات المثارة حول الصحابي الجليل أبي هريرة رضي الله عنه.
–بيان أن حديث النهي عن بيع المصراة لا ينافي القواعد الكلية.

خطة البحث: للوصول الى الأهداف والاجابة عن الاشكال المطروح اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي، من خلال تحديد المشكلة ووصفها ثم تحليل كل المعطيات، كما اعتمد الباحث على المنهج المقارن من خلال عرض آراء الفقهاء لحديث المصراة.

وكانت خطة البحث كالآتي:

–مقدمة: احتوت على أهمية الموضوع والاشكال المطروح والأهداف والخطة المتبعة

–بيان مكانة السنة عن صاحبها صلى الله عليه وسلم والصحابة رضوان الله عليهم.
–دفع الشبهات المثارة حول الصحابي أبي هريرة رضي الله عنه وردها.

-دراسة حديث النهي عن بيع المصراة.

خاتمة: حملت أهم النتائج المتوصل إليها وأهم التوصيات.

1. بيان مكانة السنة عن صاحبها صلى الله عليه وسلم والصحابة رضوان الله عليهم:

نشير في بداية بحنا لأمر مهم أن الذي دعانا لبيان مكانة السنة، أن غرض كل طاعن في الصحابة، أو في أحدهم ليس سبيله المساس بهم كأفراد بل غرضه الطعن في السنة النبوية ومن ثمة يسهل عليه الطعن في المصدر الأول وهو القرآن باعتبار أن السنة شارحة ومفصلة ومقيدة للقرآن الكريم، ولهذا لا يمكن أن نتناول كل مسألة على حدة، فالطعن في كل جزء هو الطعن في الكل، وسنحاول بداية بيان مكانة السنة وكذلك مكانة الصحابة رضوان الله عليم باعتبارهم هم من نقلوها وفهموا فحواها جيلا عن جيل لتصل إلى غيرهم غضة طرية، ويمكن الإجابة على "... أي مشكك في السنة النبوية :هل ما تطرحه أنت شبهات أم حقائق؟ فإن كانت شبهات فاعلم أن الشبهة هي في رأسك فقط ولها حل إذا كنت تريد الحق، وإن كانت حقائق كما تزعم فيلزم من ذلك أن المسلمين كانوا جميعًا منذ القرن الأول على ضلال وباطل، وأنت فقط على الحق.؟ وهذا من أمحل المحال وأبطل الباطل، مما يدل بل ويبطل جميع شبهاتك وضلالاتك وإفكك"[4].

وأما مكانتها، ومنزلتها من التشريع الإسلامي، فلقد انتهى العلماء المحققون من السلف والخلف رحمهم الله تعالى إلى أن الحديث النبوي الشريف والذي صح حسب القواعد الأصولية حجة على جميع الأمة، وقد أجمعوا على ذلك إجماعا استناده الكتاب الكريم، والسنة النبوية [5].

وقد أشار الأئمة الأعلام إلى أنه لا يرى قول الإمام من أئمة المذاهب في القرنين الثاني والثالث إِلَاّ وقد سبقه إليه صحابي أو تابعي، وإِنَّ مكانة السُنَّة النبوية والحديث من الشريعة الإسلامية لا تخفى، وأثرها في الفقه الإسلامي منذ عصر النبي والصحابة حتى عصور الاجتهاد ... واستقرار المذاهب، وَإِنَّ من يَطَّلِعُ على القرآن والسُنَّةِ يجد أَنَّ السُنَّةَ الأثر الأكبر في اتساع دائرة التشريع الإسلامي وعظمتها وخلوده، هذا التشريع العظيم الذي بهر أنظار علماء القانون في

جميع أنحاء العالم هو ما حمل ويحمل أعداء الإسلام في الماضي والحاضر على مهاجمة السُنَّة والتشكيك في صحتها ورُواتها من أعلام الصحابة 6.

وتبرز مكانة السنة بصورة واضحة جلية من خلال القرآن الكريم الذي هو المصدر التشريعي الأول في الإسلام، فالسُنَّة هي المصدر الثاني لأنها مُبيّنة لأحكامه موضحة لإبهامه ومُخصّصة لإطلاقه ومشرحة لأحكامه وأهدافه. قال تعالى: «وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ»

فمنزلتها بالنسبة إلى القرآن فإنها، حسبما يقول الإمام الشافعي: «وَسُنَنُ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم وَجْهَانِ:

– أَحَدُهُمَا: نَصُّ كِتَابٍ فَاتَّبَعَهُ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم كَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ،

– وَالآخَرُ جُمْلَةٌ، بَيَّنَ رَسُولُ اللَّهِ فِيهِ عَنْ اللَّهِ مَعْنَى مَا أَرَادَ بِالجُمْلَةِ، وَأَوْضَحَ كَيْفَ فَرْضُهَا عَامًّا أَوْ خَاصًّا، وَكَيْفَ أَرَادَ أَنْ يَأْتِيَ بِهِ العِبَادُ وَكِلَاهُمَا اتَّبَعَ فِيهِ كِتَابَ اللهِ»[7].

وقد جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم من حديث العرباض بن سارية – رضي الله عنه – قال: (وَعَظَنَا رَسُولُ اللَّهِ – صلى الله عليه وسلم – مَوْعِظَةً ذَرَفَتْ مِنْهَا الْعُيُونُ وَوَجِلَتْ مِنْهَا الْقُلُوبُ، فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّ هَذِهِ لَمَوْعِظَةُ مُوَدِّعٍ، فَمَاذَا تَعْهَدُ إِلَيْنَا؟ قَالَ: قَدْ تَرَكْتُكُمْ عَلَى الْبَيْضَاءِ لَيْلُهَا كَنَهَارِهَا، لَا يَزِيغُ عَنْهَا بَعْدِي إِلَّا هَالِكٌ، مَنْ يَعِشْ مِنْكُمْ فَسَيَرَى اخْتِلَافًا كَثِيرًا، فَعَلَيْكُمْ بِمَا عَرَفْتُمْ مِنْ سُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ، عَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ) [8].

فخلاصة القول كما قال الشافعي رحمه الله: «فكل من قبل عن الله فرائضه، قبل عن رسول الله سُنَّته، بفرض الله طاعة رسوله صلى الله عليه وسلم على خلقه، وأنْ ينتهُوا إلى حكمه. ومن قبل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فعن الله قبل، لما افترض الله من طاعته» [9].

2.دفع الشبهات المثارة حول الصحابي أبي هريرة رضي الله عنه وردها:

بيَّنا في العنصر السابق أهمية ومكانة السنة النبوية، ولا يخفى على كل عاقل أن هذه المكانة تتعدى إلى الصحابة رضوان الله عليهم، فَهُمْ من عايشوا نزول الوحي يقول ابن تيمية:" ... إذا لم

نجد التفسير في القرآن ولا في السنة رجعنا في ذلك إلى أقوال الصحابة، فإنهم أدرى بذلك لما شاهدوه من القرآن، والأحوال التي اختصوا بها، ولما لهم من الفهم التام، والعلم الصحيح، والعمل الصالح، لا سيما علماؤهم وكبراؤهم، كالأئمة الأربعة الخلفاء الراشدين..." [10].

إن صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم هم خير الناس اختارهم الله لخير نبي صلى الله عليه وسلم، فقد قال فيهم الله تعالى من فوق سبع سماوات: "**كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ**"[11] وهذا دليل صريح على أن صحابة رسول الله هم خير أمة، وخير صحبة لخير نبي؛ لأن هذه الأمة هي خير الأمم، ولاريب بعد هذا الفضل والخيرية

تجد من يطعن في قلب الإسلام وكبده لا يأتي إلا عن طريق الطعن في الصحابة، إما ترويج لفكر الشيعة والتنقيص من عمر بن الخطاب أو من أبي بكر رضي الله عنهما وأرضاهما، وهما من أعمدة هذا الدين بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم، والتنقيص من الشريعة نفسها من خلال الطعن في أبي هريرة رضي الله عنه؛ لأن المستشرقين[12] يريدون هدم السنة، والسنة بأسرها على لسان أبي هريرة رضي الله عنه وأرضاه، هذا الذي جاء إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو متأخر في الإسلام، لكنه صدق الله فصدقه الله"[13]. وقد وقع الاختيار في هذا البحث على الصحابي الجليل أبي هريرة رضي الله عنه، محاولة منا ذب ودفع الشبهات حوله، وقبل البدء في عرض الشبهات يقتضي الأمر وضع ترجمة موجزة بالصحابي الجليل كالآتي:

2.2 التعريف بأبي هريرة رضي الله عنه:

وقع خلاف حول اسم أبي هريرة رضي الله عنه إلى أقوال، منها: عبد شمس بن صخر، وقيل: عبد عمرو بن عبد غنم، لكن المتعارف أن النبي صلى الله عليه وسلم سماه بعبد الرحمن حيث روي عنه أنه قال: كان اسمي في الجاهلية عبدَ شمسِ بنَ صَخْر، فسُمِّيتُ في الإسلام عبدَ الرحمن، وإنما كَنَّوني بأبي هريرة لأني كنت أَرعى غنمًا لأهلي، فوجدتُ أولادَ هِرٍّ وحشيّةٍ فجعلتُها في كُمِّي، فلما

رُحْتُ عنهم وسُمِعَت أصواتُ الهرِّ من حِجْري، فقالوا: ما هذا يا عبدَ شمس؟ فقلت: أولادُ هرٍّ وجدتُّها، قالوا: فأنت أبو هُريرة، فلَزِمَتني بعدُ [14].

وأسلم أبو هريرة في السنة السابعة للهجرة على أرجح الأقوال وصادف ذلك عام خيبر، حيث قَدم مع قومه يترأسهم الطفيل بن عمرو الدوسي رضي الله عنهم عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: شَهِدْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم خيبر..." [15].

هاجر أبو هريرة من اليمن إلى المدينة ليصطف بركب النبي صلى الله عليه وسلم، والملاحظ عن حياته رضي الله عنه ملازمته للنبي صلى الله عليه وسلم في حلّه وترحاله، في سفره وحضرته كما اشتهر بفقره الشديد، فلم تكن له تجارة تشغله، ولا أرض يزرعها، وهذا الذي هيأه للطلب العلم وملازمة النبي صلى الله عليه وسلم وقد شهد له النبي صلى الله عليه وسلم بحرصه على العلم، فدعا له صلى الله عليه وسلم، جاء عن مُحَمَّدَ بْنَ قَيْسِ بْنِ مَخْرَمَةَ حَدَّثَهُ، أَنَّ رَجُلًا جَاءَ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ فَسَأَلَهُ عَنْ شَيْءٍ، فَقَالَ لَهُ زَيْدٌ: عَلَيْكَ بِأَبِي هُرَيْرَةَ؛ فَإِنَّهُ بَيْنَا أَنَا وَأَبُو هُرَيْرَةَ وَفُلَانٌ فِي الْمَسْجِدِ ذَاتَ يَوْمٍ نَدْعُو اللهَ تَعَالَى، وَنَذْكُرُ رَبَّنَا خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم حَتَّى جَلَسَ إِلَيْنَا. قَالَ: فَجَلَسَ وَسَكَتْنَا، فَقَالَ: "عُودُوا لِلَّذِي كُنْتُمْ فِيهِ". قَالَ زَيْدٌ: فَدَعَوْتُ أَنَا وَصَاحِبِي قَبْلَ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَجَعَلَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم يُؤَمِّنُ عَلَى دُعَائِنَا. قَالَ: ثُمَّ دَعَا أَبُو هُرَيْرَةَ فَقَالَ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ مِثْلَ الَّذِي سَأَلَكَ صَاحِبَايَ هَذَانِ، وَأَسْأَلُكَ عِلْمًا لَا يُنْسَى. فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: "آمِينَ". فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللهِ، وَنَحْنُ نَسْأَلُ اللهَ عِلْمًا لَا يُنْسَى. فَقَالَ: "سَبَقَكُمَا بِهَا الدَّوْسِيُّ "[16].

رغم تقلده رضي الله عنه ولاية البحرين لفترة في عهد الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه، لكن عمر استعفاه بعد فترة، وقيل إنه كان حريصاً على ألا ينشغل أبو هريرة بالولاية عن الرواية، وقد استغل بعض المغرضين وأهل الأهواء الطعن في أبي هريرة رضي الله عنه، واستندوا إلى أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ اسْتَعْمَلَ أَبَا هُرَيْرَةَ عَلَى الْبَحْرَيْنِ، فَقَدِمَ بِعَشَرَةِ آلَافٍ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: اسْتَأْثَرْتَ بِهَذِهِ الْأَمْوَالِ يَا عَدُوَّ اللَّهِ، وَعَدُوَّ كِتَابِهِ، قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: «لَسْتُ عَدُوَّ اللَّهِ، وَلَا عَدُوَّ كِتَابِهِ،

وَلَكِنِّي عَدُوُّ مَنْ عَادَاهُمَا» ، قَالَ: فَمِنْ أَيْنَ هِيَ لَكَ؟ قَالَ: «خَيْلٌ لِي تَنَاتَجَتْ، وَغُلَّةُ رَقِيقٍ لِي، وَأُعْطِيَةٌ تَتَابَعَتْ عَلَيَّ» فَنَظَرُوهُ، فَوَجَدُوهُ كَمَا قَالَ، قَالَ: فَلَمَّا كَانَ بَعْدَ ذَلِكَ، دَعَاهُ عُمَرُ لِيَسْتَعْمِلَهُ، فَأَبَى أَنْ يَعْمَلَ لَهُ، فَقَالَ: أَتَكْرَهُ الْعَمَلَ وَقَدْ طَلَبَ الْعَمَلَ مَنْ كَانَ خَيْرًا مِنْكَ يُوسُفُ؟ قَالَ: " إِنَّ يُوسُفَ نَبِيٌّ ابْنُ نَبِيٍّ ابْنِ نَبِيٍّ، وَأَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ ابْنُ أُمَيْمَةَ أَخْشَى ثَلَاثًا وَاثْنَيْنِ» ، قَالَ لَهُ عُمَرُ: أَفَلَا قُلْتَ: خَمْسًا؟ قَالَ: «لَا، أَخْشَى أَنْ أَقُولَ بِغَيْرِ عِلْمٍ، وَأَقْضِيَ بِغَيْرِ حُكْمٍ، وَيُضْرَبَ ظَهْرِي، وَيُنْتَزَعَ مَالِي، وَيُشْتَمَ عِرْضِي...."[17].

وهذه احدى الشبه التي سنذكرها في العنصر القادم ونحاول الرد عليها بما ذكره العلماء، بقي أن نشير إلى أن أبا هريرة رضي الله عنه توفي بالمدينة المنورة –على اختلاف الروايات– عن عمر يناهز الثمانين عاماً تقريباً. ودُفن في البقيع، مخلفاً وراءه إرثاً حديثياً ضخماً شكل عماداً رئيسياً في بناء السنة النبوية، هذا الإرث النبوي الذي ورثه أبا هريرة رضي الله عنه شكل حجر عثرة أمام المغرضين والحاقدين والطاعنين للإسلام فراحوا يرمون الشبه حول أئمة الحديث كأبي هريرة وابن عباس ام المؤمنين عائشة رضي الله عنهم أجمعين، وسنحاول عرض الشبه التي أثيرت حول أبي هريرة رضي الله عنه وتفنيدها ونقضها كما يلي :

3.2 الشبة الأولى: عزل عمر رضي الله عنه لأبي هريرة واتهامه إياه

من خلال الرواية السابقة والتي جاء فيها قول عمر رضي الله عنه: اسْتَأْثَرْتَ بِهَذِهِ الْأَمْوَالِ يَا عَدُوَّ اللَّهِ، وَعَدُوَّ كِتَابِهِ....." وقد رد العلماء هذه الرواية:

1– هناك رواية عن أبي هريرة رضي الله عنه قال فيها : قال لي عمر يا عدو الله وعدو كتابه أسرقت مال الله؟ قال فقلت: ما أنا بعدو الله ولا عدو كتابه، ولكني عدو من عاداهما، ولا سرقت مال الله، قال: فمن أين اجتمعت لك عشرة آلاف؟ قال قلت: يا أمير المؤمنين خيلي تناسلت وسهامي تلاحقت وعطائي تلاحق، قال فأمر بها أمير المؤمنين فقبضت، قال فكان أبو هريرة يقول: اللهم اغفر لأمير المؤمنين " هذه الرواية تقطع الشك باليقين على أن الأمر مرده كلام

جرى بين خليفة وأميره ودافع الأمير على التهم المنسوبة له، وفي رواية أخرى نجد أن سيدنا عمر رضي الله عنه أعاده للولاية وهذا دليل على ثقته به.

2-لم يكن عمر رضي الله عنه شاكًا في أمانة أبي هريرة، وإنما أراد بمساءلته ليقطع التساؤل، وهذا من صميم عمل الحاكم أو الخليفة وقد عرف سيدنا عمر بحزمه مع قواده وأمراءه.

3- دعوة عمر لأبي هريرة رضي الله عنه للولاية مرة ثانية يدل على أنه لم يشك في أمانته، ولثبتت عليه التهمة لما أقترحه للولاية.

4- هذه سياسة عمر يعزل ولاته لا عن شبهة؛ بل من باب الاجتهاد وحسن رعاية الأمور.

4.2 الشبة الثانية: اتهامه في حفظه والطعن في أحاديثه

فعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «ابْسُطْ ثَوْبَكَ»، فَبَسَطْتُهُ، فَحَدَّثَنِي رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم عَامَّةَ النَّهَارِ، ثُمَّ تَفَلَ فِي ثَوْبِي، ثُمَّ ضَمَمْتُ ثَوْبِي إِلَى بَطْنِي، فَمَا نَسِيتُ شَيْئًا بَعْدُ[18]

اعتمد من طعن في أبي هريرة رضي الله عنه بأن الحديث بإسناد الطبراني "إسناده ضعيف" فيه: عَبْد اللَّه بْن عَبْد الْعَزِيزِ اللَّيْثِي: ضعيف الحديث. وعَمْرِو بْن عَبْد اللَّه بن مرداس بْن عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْجُنْدَعِي: مجهول العين، قال الهيثمي: هُوَ فِي الصَّحِيحِ بِغَيْرِ هَذَا السِّيَاقِ، ثم قال: رَوَاهُ الطَّبَرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ، وَفِيهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ اللَّيْثِيُّ، وَقَدْ ضَعَّفَهُ الْجُمْهُورُ، وَقَالَ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ: كَانَ مَالِكٌ يَرْضَاهُ وَهُوَ ثِقَةٌ، وَعمَرُو بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْجُنْدَعِيُّ لَمْ أَعْرِفْهُ، وَبَقِيَّةُ رِجَالِهِ ثِقَاتٌ.

يقول المحقق : محمد فوزي محمد السعدني: " لكن الحديث قد ثبت في الصحيحين وغيرهما من طُرق أخري عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أَسْمَعُ مِنْكَ حَدِيثًا كَثِيرًا أَنْسَاهُ؟ قَالَ: ابْسُطْ رِدَاءَكَ فَبَسَطْتُهُ، قَالَ: فَغَرَفَ بِيَدَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: ضُمَّهُ فَضَمَمْتُهُ، فَمَا نَسِيتُ شَيْئًا بَعْدَهُ، وعلي

هذا فيرتقي الحديث بمتابعاته من الضعيف إلي الحسن لغيره، عدا قوله: ثُمَّ تَفَلَ فِي ثَوْبِي، ثُمَّ ضَمَمْتُ ثَوْبِي إِلَى بَطْنِي فهي باقية علي أصلها من حيث الضعف، والله أعلم. [19]

من خلال ذكر الروايتين تبين بالمتابعات والشواهد خاصة ما جاء في الصحيح أن قصة دعاء النبي صلى الله عليه وسلم قصة حقيقية أثبتها العلماء وتعاضدت بالمتابعات، ولأن الحرب التي تدور اليوم على الإسلام لا تدور علانية، ولكن من تحت الطاولة كما يقولون، فيضربون الإسلام في الثوابت، ويجعلونها حرباً على الثوابت، فإذا أرادوا أن يحاربوا الإسلام حاربوه في الجبال الشم الشوامخ، إما في صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم لهدم السنة من تحت كما يقولون وإما علناً، هؤلاء الطاعنين أصناف فقد ذكرهم الإمام ابن خزيمة بقوله: "إنما يتكلم في أبى هريرة لدفع أخباره من قد أعمى الله قلوبهم فلا يفهمون معانى الأخبار" فهم :

1- إما معطل جهمي يسمع أخباره التي يرونها خلاف مذهبهم الذي هو كفر، فيشتمون أبا هريرة، ويرمونه بما الله تعالى قد نزهه عنه، تمويهاً على الرعاء، والسفل أن أخباره لا تثبت بها الحجة.

2- وإما خارجي يرى السيف على أمة محمد صلى الله عليه وسلم، ولا يرى طاعة خليفة ولا إمام، إذا سمع أخبار أبى هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم خلاف مذهبهم الذي هو ضلال لم يجد حيلة في دفع أخباره بحجة وبرهان، كان مفزعة الوقيعة في أبى هريرة.

3- أو قدري اعتزل الإسلام وأهله، وكفر أهل الإسلام الذين يتبعون الأقدار الماضية التي قدرها الله تعالى، وقضاها قبل كسب العباد لها، إذا نظر إلى أخبار أبى هريرة التي قد رواها عن النبي صلى الله عليه وسلم في إثبات القدر لم يجد حجة يؤيد صحة مقالته التي هي كفر وشرك، كانت حجته عند نفسه أن أخبار أبى هريرة، لا يجوز الاحتجاج بها.

4- أو جاهل يتعاطى الفقه، ويطلبه من غير مظانه، إذا سمع أخبار أبى هريرة فيما يخالف مذهب من قد اجتبى مذهبه، وأخباره تقليداً بلا حجة ولا برهان، تكلم في أبى هريرة، ودفع أخباره

التي تخالف مذهبه، ويحتج بأخباره على مخالفته إذا كانت أخباره موافقة لمذهبه، وقد أنكر بعض هذه الفرق على أبي هريرة أخباراً لم يفهموا معناها "

والله إن من يتكلم في أبي هريرة في عصرنا لا يخرج في عقيدته، ومذهبه عما ذكرهم الإمام ابن خزيمة – رحمه الله تعالى –.[20]

وكما ترى أيها القارئ الفاضل أن أبا هريرة رضي الله عنه لم يسلم من سهام الطاعنين باختلاف أطيافهم، لكنهم مع اختلاف مشاربهم، قصدوا شيئا واحدا وهو الطعن في سنة المصطفى صلى الله عليه وسلم[21].

ثم بعد هؤلاء تَسَلَّمَ اللواء أبو رِيَّةَ وأخرج كتابه " أضواء على السُنَّة المحمدية " وهو لم يأت بفكرة جديدة ولا باستدلال جديد بل جمع ما كان من الشُبَهِ متناثراً في كتب الشيعة وأئمة الاعتزال والمتكلمين والمستشرقين مع حكايات تذكر في كتب الأدب التي يتفكَّه بها الناس في مجالسهم، وَأَيْمُ الله أنني قرأت فيه مُجَرَّداً من كل عاطفة فوجدت أنه لم يقل شيئاً لم يكن عند أسلافه وإنما الذي فاقهم فيه أنه أكثر خُبْثاً ودناءةً وأسوأ أدباً مع الصحابة الأمناء وأجرأ على الكذب والبُهُتِ والخيانات العلمية. [22]

وفي هذا السياق يذكر أبو رية أن عمر قد نهى أبا هريرة عن الرواية بعد رجوعه من البحرين واتصاله بكعب الأحبار، وقد نقل أبو رية ما جاء عن أبي زرعة الدمشقي في تاريخه: سمعت عمر بن الخطاب يقول لأبي هريرة: لتتركَنَّ الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أو لألحقنك بأرض دوس. وقال لكعب: لتتركن الأحاديث أو لألحقنك بأرض القردة" ثم ذكر أبو رية: "كان عمر أول من تنبه إلى خطر ما يرويه أبو هريرة –رضي الله عنه–" [23]

وقد رد العلماء هذه الرواية بأن عمر رضي الله عنه كان يقول: أقلوا الحديث عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم– وزجر غير واحد من الصحابة عن بث الحديث لا يعني تخصيص ذلك لأبي هريرة بل جاءت بصيغة العموم ولم تخصص الرواية أحد فضلا عن أبي هريرة رضي الله عنه .

وقد استشكل المعلمي ثبوت هذا لخبر من جهة الإسناد والمتن من جهات متعددة، فقال: "هذا، ومخرج الخبر شامي، ومن الممتنع أن يكون عمر نهى أبا هريرة عن الحديث البتة ولا يشتهر ذلك في المدينة، ولا يلتفت إلى ذلك الصحابة الذين أثنوا على أبي هريرة ورووا عنه وهم كثير، منهم ابن عمر وغيره، هذا باطل قطعًا. على أن أبا ريَّة يعترف أنّ كعبًا لم يزل يحدِّث عن الأُوَل حياةَ عمر كلها، وكيف يُعقل أن يرخِّص له عمر ويمنع أبا هريرة؟! هذا باطل حتمًا. وأبو هريرة كان مهاجرًا من بلاد دوس، والمهاجر يحرُم عليه أن يرجع إلى بلده فيقيم بها، فكيف يهدّد عمر مهاجرًا أن يردّه إلى بلده التي هاجر منها؟![24]

3. دراسة حديث النهي عن بيع المصراة:

تم اختيار هذا الحديث لأبي هريرة رضي الله عته أو ما يسمى بحديث النهي عن المصراة، لوجود تعارض ظاهري بينه وبين حديث عائشة رضي الله عنها-حديث الضمان- ومن خلال هذه الدراسة التطبيقية ودفع هذا التعارض الظاهري بالقواعد التي وضعها العلماء سنثبت بأن كل ما قيل عن أبي هريرة رضي الله عنه محض افتراء عاري من الصحة.

1.3 نص الحديث:

-عن أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، أَنَّ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: لَا يُتَلَقَّى الرُّكْبَانُ لِبَيْعٍ، وَلَا يَبِعْ بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعِ بَعْضٍ، وَلَا تَنَاجَشُوا، وَلَا يَبِعْ حَاضِرٌ لِبَادٍ، وَلَا تُصَرُّوا الْإِبِلَ وَالْغَنَمَ، فَمَنِ ابْتَاعَهَا بَعْدَ ذَلِكَ فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ بَعْدَ أَنْ يَحْلُبَهَا، فَإِنْ رَضِيَهَا أَمْسَكَهَا، وَإِنْ سَخِطَهَا رَدَّهَا وَصَاعًا مِنْ تَمْرٍ"[25].

-عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها، أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم "قَضَى أَنَّ الخَرَاجَ بِالضَّمَانِ" [26].

2.3 بيان وجه الاختلاف:

بين الإمام ابن قتيبة وجه التعارض بين الحديثين بقوله: "حديثان متناقضان الخراج بالضَّمان: قالوا: رُوّيتم أنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم: "قضى أنَّ الخراج بالضَّمان" يريد: العبد

يشتريه مشتريه، فيستغلُّهُ حينًا، ثم يظهر على عيبٍ به، فيردُّهُ بالعيب، أنَّه لا يردُّ ما صار إليه من غلَّته، وهو الخراج، لأنَّهُ كان ضامنًا له، ولو مات، مات من ماله. ثمَّ روّيتم أنَّهُ قال: "من اشترى مصرَّاةً[27]، فهو بالخيار ثلاثة أيَّامٍ، إن شاء ردَّها، ورد معها صاعًا من طعامٍ" قالوا: وهذا مخالفٌ للحكم الأول، لأن الذي أخذه من لبنها غلَّةٌ، ولأنَّهُ كانَا ضامنًا، لو ماتت الشَّاة ماتت من ماله، فهو والخراج بالضمان سواءٌ، لا فرق بينهما. [28]

وقد اختلف العلماء حول حديث المصَرَّاة، حيث أخذ به الشافعي، وأبو ثور، وأبو يوسف، ومالك في المشهور عنه، وابن أبي ليلى في إحدى الروايتين عنه، وفقهاء أصحاب الحديث. ولم يأخذ به أبو حنيفة، ولا الكوفيون، ولا مالك ولا ابن أبي ليلى في الرواية الأخرى عنهما، وقد نوقش الحنفية إلى ما ذهبوا إليه[29] بقوله: "والجواب عن أنه لا معارضة بينهما، لأنا لا نسلم أن اللبن خراج سَلَّمناه. لكنه إذا نشأ على ضمان المشتري، ولبن المصراة نشأ على ضمان البائع، فإنَّه كان موجودًا في الضرع حالة التبايع، لكن حديث المصرَّاة خاصٌّ، وحديث الخراج بالضمان عام. ولا معارضة بينهما، لأن الجمع بينهما ممكن بأن يُبنى العام على الخاص. وهو الصحيح على ما مهدناه في أصول الفقه"[30].

4.3 مسالك العلماء في دفع التعارض:

دفع العلماء التعارض بين الحديثين بمسالك عدة هي: الجمع والنسخ والترجيح، وسأتناول كل مسلكٍ على حدة كما يلي:

-مسلك الجمع: أخذ بعض العلماء بمسلك الجمع على أن حديث المصراة خاص، وحديث الخراج عام، ووافقوا الإمام القرطبي فيما ذهب إليه، ومن هؤلاء أبو بكر بن العربي[31] والزرقاني[32] وابن الملقن[33] وعياض[34] والباجي.

يقول الباجي:" ولو صحَّ حديث "الغلَّة بالضَّمان" لما كان فيه حجَّةٌ لأنَّ حديث الغلَّة عامٌّ، وحديث المصرَّاة خاصٌّ فيقضى به على حديث الغلَّة"[35].

-مسلك النسخ:

سلك هذا المسلك أبو حنيفة، ومحمد بن الحسن فذهبوا إلى أنَّ ما رُوِيَ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك منسوخٌ، يقول العراقي: "واعتلَّ الحنفيَّة ومن وافقهم في مخالفة هذا الحديث بأمرين أحدهما أنَّه منسوخٌ واختلف في ناسخه فقيل هو قوله تَعَالَى:" **وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُم بِهِۦ وَلَئِن صَبَرْتُمْ لَهُوَ خَيْرٌ لِّلصَّابِرِينَ**" [36].ثم رد العراقي قولهم بأن ضمان المتلفات ليس من باب العقوبات، وأنَّ شرط النَّسخ معرفة التاريخ، وليس عندنا يقينٌ بأنَّ هذه الآية متأخرةٌ عن حديث المصرَّاة.

وقالوا: نسخه قول رسول اللهِ صلى الله عليه وسلم «الْبَيِّعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا»

وقيل نسخه حديث النهي عن بيع الكالئ[37]، لأنَّ لبن المصرَّاة دين في ذمَّة المشتري، وإذا ألزمناه في ذمَّته صاعاً من تمر كان الطعام بالطعام نسيئةً ودينا بدينٍ.

رد البيهقي على هذه الاحتمالات بقوله :"وهذا من الضرب الذي تغني حكايته عن جوابه، أَيُّ بيعٌ جرى بينهما على اللَّبن بالتَّمر!! حتَّى يكون ذلك بيع دين بدين؟ ومن أتلف على غيره شيئًا فالمتلف غير حاضِرٍ، والذي يلزمه من الضَّمان غيرُ حاضرٍ، فيجعلُ ذلك دينًا بدينٍ حتَّى لا نُوجب الضَّمان، ونعدل عن إيجاب الضَّمان إلى حكمٍ آخر، وقد يكون ما حلبه من اللَّبن حاضرًا. [38]

ونفى ابن دقيق العيد القول بالنسخ لأنه مبني على الاحتمال يقول ابن دقيق العيد:"ادعاء النسخ، وهو ضعيف، فإنه إثبات نسخ بالاحتمال والتقدير. وهو غير سائغ"[39].

-مسلك الترجيح:

ذهب الحنفية بأن حديث المصراة مرجوحٌ لمعارضته للأصول، والقواعد الكلية يقول الإمام السرخسي: وبيان هذا في حديث المصراة فإن الأمر برد صاع من تمر مكان اللَّبن قلَّ أو كثر، مخالف للقياس الصَّحيح من كل وجه لأن تقدير الضَّمان في العُدْوَانَاتِ بالمثل أو القيمة حكم ثابت بالكتاب والسّنة والإجماع [40].

ورد العلماء قول الحنفية وقالوا بالجمع بين الحديثين، وأخذ بظاهر النص وأن حديث التصرية مستثنى من القاعدة قال النووي: أجاب الجمهور عن هذا بأنَّ السُّنَّة إذا وردت لا يعترض عليها بالمعقول"[41].

وأورد الإمام ابن دقيق العيد قول الحنفية بالتفصيل ثم ردها كلها في ثمانية أوجه[42].

وقال ابن القيم في رد الدعوى بمخالفة حديث المصراة للأصول: والحديث موافقٌ لأصول الشَّريعة وقواعدها، ولو خالفها لكان أصلًا بنفسه، كما أنَّ غيره أصلٌ بنفسه، وأصول الشرع لا يضرب بعضها ببعضٍ، كما نهى رسول اللَّه صلى الله عليه وسلم عن أن يضرب كتاب اللَّه بعضه ببعض، بل يجب اتّباعها كلّها، ويقرُّ كلٌّ منها على أصله وموضعه، فإنَّها كلُّها من عند اللَّه الذي أتقن شرعه وخلقه، وما عدا هذا فهو الخطأُ الصَّريح. [43]

قال الحافظ ابن حجر:" الأصول: الكتاب، والسنة، والإجماع، والقياس، والكتاب والسنة في الحقيقة هما الأصل، والآخران مردودان إليهما، فالسنة أصل والقياس فرع، فكيف يرد الأصل بالفرع، بل الحديث الصحيح أصل بنفسه، فكيف يقال أن الأصل يخالف نفسه؟ وعلى تقدير التسليم يكون قياس الأصول يفيد القطع، وخبر الواحد لا يفيد إلا الظن، فتناول الأصل لا يخالف هذا الخبر الواحد غير مقطوع به لجواز استثناء محله عن ذلك الأصل". [44]

يقول ابن عبد البر: "حديث المصراة حديثٌ مجتمع على صحته وثبوته من جهة النقل، وهذا مما يعد وينقم على أبي حنيفة من السنن التي ردها برأيه، وهذا ما عيب عليه، ولا معنى لإنكارهم ما أنكروه من ذلك، لأن هذا الحديث أصل في نفسه والمعنى فيه والله أعلم"[45].

5.3 القول المختار:

المختار ما ذهب إليه جمهور أهل العلم بالجمع بين الحديثين، بحمل العام على الخاص، لعدم وجود التعارض بينما، وعدم مخالفة حديث المصراة للأصول، بل الحديث أصل بنفسه، يقول القرطبي "حديث المصرَّاة أصل منفرد بنفسه، مستثنى من تلك القواعد، وبيانه في مسألة المصراة: أن الشرع إنما ضمن لبنها بالصاع دفعًا للخصام، وسدًّا لذريعة المنازعة لتعذُّر ضبط مقدار اللبن، فإنه يختلف

بالكثرة والقلة، ولتعذر تمييز اللبن الكائن في الضرع من الحادث، وخصَّه بالطعام، لأنه قوت كاللبن، وبالتَّمر، لأنه أغلب قوتهم "[46].

وهذا قول مالك، والشافعي، والليث بن سعد، وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهوية، وأبي عبيد، وأبي ثور، وأفتى به ابن مسعود، وأبو هريرة، ولا مخالف لهما من الصحابة رضي الله عنهم، وقال به من التابعين ومن بعدهم من لا يحصى عدده ولم يفرقوا بين أن يكون اللبن الذي احتلب قليلاً أو كثيراً، ولا بين أن يكون التمر قوت تلك البلد أم لا، وأجمعوا على أن من حلب المصراة فهو بالخيار: إن شاء أمسكها، وإن شاء ردها وصاعًا من تَمر47، ولهذا أحسن الشافعي بقوله رحمه الله في التأليف بين النصوص: "وحديث الخراج بالضَّمان وحديث المصرَّاة واحدٌ، وهما متَّفقان فيما اجتمع فيه معناهما، وفي حديث المصرَّاة شيءٌ ليس في حديث الخراج بالضَّمان" [48].

الخاتمة:

بعد هذا العرض لأهم محطات البحث وعرض مادته وتحليل النصوص العلماء وأقوال المحدثين وأهل الفن من الأصوليين، توصل الباحث إلى النتائج التالية:

1-أنَّ الرجوع إلى سنة النبي ﷺ وصحبه الكرام هو الملاذ الوحيد لمعالجة كافة الانحرافات الأخلاقية والاجتماعية التي أصابت الأمة، والسنة تحتل منزلة تشريعية أصلية تكمل مقاصد القرآن وتبيّن أحكامه.

2-أنَّ الطعن في رواة السنة الثقات كأبي هريرة رضي الله عنه لا يقتصر أثره على الراوي، بل يمتدُّ إلى المساس بمصدر تشريعي ركَن من أركان الشريعة، ولذلك فإنّ تشكيك المغرضين في أبي هريرة رضي الله عنه يندرج ضمن هجمة منهجية على السنة.

3-أنَّ أبا هريرة رضي الله عنه شخصية ثقة ثبتت نقله وروايته عند جمهور الحفاظ والمحدثين، وأنَّ كثرة مروياته لا تنفي علمه وفقهه ولا تضعف حجية روايته عند ضوابط التحقيق.

4-أنَّ الروايات المتصلة بحديث النهي عن المصراة يمكن تأويلُها أو جمعُها بما يزول الظاهر من التعارض، فمذهب الجمهور القائم على حمل العام على الخاصّ (أو اعتبار المصرَّاة استثناءً) هو الأقرب إلى الصحة.

5-أنَّ حديث المصراة لا يناقض القواعد الكلية للشرع، بل إنّ له مبررات فقهية واقعية (صعوبة ضبط مقدار اللبن، سد الذريعة، الحفاظ على الحقوق) تبرر استثناءه عن قاعدة الضمان بالغلّة.

6-أن الدفاع عن السنة والردّ على الشبهات يستدعي توفُّر رصيد علمي منغمس في علوم الحديث وأصول الفقه والتاريخ حتى تكون الردود قوية مفحمة للخصوم.

مقترحات:

-العمل على توعية العامة والطلبة بأهمية السنة ومرتبتها التشريعية عبر مناهج تربوية ومواد دراسية ميسرة تبيّن وظيفة الرواية وضوابطها.

-تأسيس منصات علمية ودعوية رصينة لرد الشبهات المنهجية تتعاون فيها فرق الحديث، الأصول، والفقه، وتصدّ الإشاعات بالدلائل والمنهج العلمي.

-تعزيز الخطاب الوسطي المعتدل الذي يوازن بين التأريخ العلمي والردّ الشرعي، ويعرض الأدلة بشفافية بعيدًا عن الانفعالات أو الإساءة لرموز الامة.

المراجع:

1-ابن الملقن ، التوضيح لشرح الجامع الصحيح، دار النوادر،ط1429،1هـ- 2008م دمشق، سوريا.

2-ابن المنذر، الإجماع، ، تح: أبو عبد الأعلى خالد بن محمد بن عثمان، دار الآثار للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط1، 1425هـ-2004م.

3-ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد، مقدمة في أصول التفسير ،دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان،، 1490هـ/ 1980م.

4-ابن تيمية، مجموع الفتاوى، مكتبة العبيكان، ط1، 1419هـ .

5-ابن دقيق العيد، تقي الدين، إحكام الإحكام شرح عمدة الأحكام، تح : محمد حامد الفقي، راجعه أحمد محمد شاكر، مطبعة السنة المحمدية القاهرة، 1372هـ-1953م، (د.ط).

6-ابن قيم الجوزية، إعلام الموقعين عن رب العالمين، قدم له وعلق عليه وخرج أحاديثه وآثاره: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، ط1، 1423 هـ.

7-أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، الإصابة في تمييز الصحابة، تح: عادل أحمد عبد الموجود وعلى محمد معوض، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1، 1415 هـ، ج7 ص349.

8-أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، المعجم الأوسط، أبو معاذ طارق بن عوض الله بن محمد - أبو الفضل عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين – القاهرة ، 1415 هـ - 1995 م.

9-أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري ، المستدرك على الصحيحين، تح: عادل مرشد وآخرون، دار الرسالة العالمية، ط1، 1439 هـ - 2018 م.

10-أبو عبد الله محمد بن يزيد بن ماجة القزويني، سنن ابن ماجه ، تح: شعيب الأرنؤوط وآخرون، دار الرسالة العالمية، ط1، 1430 هـ - 2009 م.

11-أحمد أنور سيد أحمد الجندي، السُنَّة في مواجهة شُبُهات الاستشراق (ضمن بحوث المؤتمر العالمي الثالث للسيرة والسُنَّة النبوية) المكتبة العصرية، صيدا - بيروت. ط1، 1401 هـ - 1981 م.

12-الباجي، المنتقى شرح الموطأ، مطبعة السعادة مصر، ط1، 1332هـ.

13-بقي بن مخلد القرطبي ومقدمة مسنده، دراسة وتحقيق أكرم ضياء العمري، د ن، ط1، 1404هـ-1984م.

14-عبد الحليم محمود، السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت.

15-عبد الرحمن بن إبراهيم بن حسن بن يحيى الخميسي ، مع المشككين في السنة، م1، ص2، https://ketabonline.com/ar/books/63008/read?page=2&part=1#p-63008-2-3

16-عبد الرحمن بن يحيى المعَلِّمي اليماني، الأنوار الكاشفة لما في كتاب "أضواء على السنة"، تح: علي بن محمد العمران، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، ط1، 1434هـ

17-عبد الرزاق الصنعاني، مصنف عبد الرزاق الصنعاني، تح: حبيب الرحمن الأعظمي، المجلس العلمي- الهند، توزيع المكتب الإسلامي – بيروت، ط2، 1403 هـ .

18-عبد القادر بن حبيب الله السندي، حجية السنة النبوية ومكانتها في التشريع الإسلامي، الجامعة الإسلامية المدينة المنورة، الطبعة: السنة الثامنة - العدد الثاني - رمضان 1395هـ سبتمبر 1975م.

19-عبد الله بن عبد الرحمن البسام ، توضِيحُ الأحكَامِ مِن بُلوُغ المرَام، مكتَبة الأسدي، مكّة المكرّمة ط5، 1423 هـ - 2003 م .

20-عماد السيد محمد إسماعيل الشربينى عدالة الصحابة رضى الله عنهم في ضوء القرآن الكريم والسنة النبوية ودفع الشبهات.

21-القاضي عياض ، إكمَالُ المعْلِمِ بفَوَائِدِ مُسْلِم، تح: الدكتور يحْيَى إِسْمَاعِيل، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ط1 1419 هـ - 1998 م.

22-محمد بن إدريس الشافعي، الرسالة، دعوة الحق، تح: أحمد محمد شاكر، ط1، 1357 هـ - 1938 م، مصطفى البابي الحلبي وأولاد - مصر، 1402 هـ ربيع الأول.

23-محمد بن محمد بن سويلم أبو شُهبة ، الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، ، دار الفكر العربي.

24-محمد حسن عبد الغفار، فضائل الصحابة، دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشبكة الإسلامية، يوم: 05 /2025/01 على الساعة: 18.32، عنوان الرابط: http://www.islamweb.net .

25-محمد طاهر بن حكيم غلام رسول، السنة في مواجهة الأباطيل،: ، دعوة الحق (سلسلة شهرية تصدر مع مطلع كل شهر عربي - السَنَة الثانية: 1402 هـ ربيع الأول العدد (12)) [مطبوعات رابطة العالم الإسلامي]

26-محمود أبو رية، شيخ المضيرة أبو هريرة، منشورات الأعلمي للمطبوعات، بيروت، 1413هـ-1993م.

27-مصطفى بن حسني السباعي، السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، المكتب الإسلامي: دمشق - سوريا، بيروت – لبنان ط3، 1402 هـ - 1982 م (بيروت).

الهوامش:

1- ابن تيمية، مجموع الفتاوى، مكتبة العبيكان، ط1، 1419هـ ج20، ص 396.

2- الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، محمد بن محمد بن سويلم أبو شُهبة، دار الفكر العربي، ص507-508. وقد ذكر أبو شهبة بعد هذا الكلام "من المؤسف أن بعض الطاعنين في أبي هريرة من المتأخرين نسبوا هذا إلى ابن قتيبة مما يوهم القارئ أن الطاعن ابن قتيبة، وهو تدليس قبيح، وافتراء دنيء لا يليق افتراؤه بأهل العلم والأدب"

3- بقي بن مخلد القرطبي ومقدمة مسنده، دراسة وتحقيق أكرم ضياء العمري، د ن، ط1، 1404هـ-1984م، ص25.

4- عبد الرحمن بن إبراهيم بن حسن بن يحيى الخميسي ، مع المشككين في السنة، م1، ص2، https://ketabonline.com/ar/books/63008/read?page=2&part=1#p-63008-2-3

5- عبد القادر بن حبيب الله السندي، حجية السنة النبوية ومكانتها في التشريع الإسلامي، الجامعة الإسلامية المدينة المنورة الطبعة: السنة الثامنة – العدد الثاني – رمضان 1395هـ سبتمبر 1975م، ص91-92.

6- أحمد أنور سيد أحمد الجندي، السُنَّة في مواجهة شُبُهات الاستشراق (ضمن بحوث المؤتمر العالمي الثالث للسيرة والسُنَّة النبوية) المكتبة العصرية، صيدا – بيروت. ط1، 1401 هـ - 1981 م، ص23-24.

7- عبد الحليم محمود، السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، ص27.

8- أخرجه ابن ماجه في سننه، بَابُ اجْتِنَابِ الْبِدَعِ وَالْجَدَلِ، سنن ابن ماجه أبو عبد الله محمد بن يزيد بن ماجة القزويني، تح: شعيب الأرنؤوط وآخرون، دار الرسالة العالمية، ط1، 1430 هـ - 2009 م، قال شعيب حديث صحيح، عبد الرحمن بن عمرو السلمي روى عنه جمع، وذكره ابن حبان في "الثقات"، وصحح حديثه هذا الترمذي، وابن حبان، والحاكم، والذهبي، والبزار، وابن عبد البر، والضياء المقدسي وغيرهم، وتابعه عليه حُجر بن حجر، وباقي رجاله رجال الصحيح.

9- محمد بن إدريس الشافعي، الرسالة، دعوة الحق، تح: أحمد محمد شاكر، ط1، 1357 هـ - 1938 م، مصطفى البابي الحلبي وأولاد – مصر، 1402 هـ ربيع الأول، ص23.

10- ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد، مقدمة في أصول التفسير، دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان،، 1490هـ/ 1980م، ص40.

11- سورة آل عمران: 110.

12- أمثال جوينبل وجولد زيهر وسنأتي على ذكر أقوالهم عند ذكر الشبه .

13- محمد حسن عبد الغفار، فضائل الصحابة، دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشبكة الإسلامية، يوم: 05 /2025/01 على الساعة: 18.32، عنوان الرابط: net.islamweb.www//:http .

14-أخرجه الحاكم في المستدرك، كتاب معرفة الصحابة رضي الله عنهم، ذكرُ أبي هريرة الدَّوْسي رضي الله عنه، رقم:6264 المستدرك على الصحيحين، أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، تح: عادل مرشد وآخرون، دار الرسالة العالمية، ط1، 1439 هـ - 2018 م، ج7، ص124، إسناده ضعيف لإبهام الواسطة بين ابن إسحاق وأبي هريرة. وهو بعض الخبر السابق عند المصنّف برقم (6265). وروى البخاري في "التاريخ الكبير" 6/ 132، والدولابي في "الكنى" (354) و (1062) من طريق الفضل بن موسى، عن محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سلمة، عن أبي هريرة عبد شمس من الأزد من دوس ... وهذا إسناد حسن. وهو أحسن شيء في تسمية أبي هريرة، والله تعالى أعلم. ينظر: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، الإصابة في تمييز الصحابة، تح: عادل أحمد عبد الموجود وعلى محمد معوض، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1، 1415 هـ، ج7 ص349.

15-أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الجهاد والسير، بَاب: إِنَّ اللَّهَ يُؤَيِّدُ الدِّينَ بِالرَّجُلِ الْفَاجِرِ، رقم: 2897، أخرجه مسلم كتاب الإيمان، باب: غلظ تحريم قتل الإنسان نفسه..، رقم: 111.

16-أخرجه الحاكم في المستدرك، كتاب معرفة الصحابة رضي الله عنهم، ذِكْرُ مَنَاقِبِ أَبِي هُرَيْرَةَ الدَّوْسِيِّ رضي الله عنه -، رقم:6313 وقال الحاكم اسناد صحيح وقال الذهبي في التلخيص: "قلت: حماد ضعيف".

17- المستدرك على الصحيحين، أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري (321 – 405 هـ) حقّقه وخرّجه وعلّق عليه: عادل مرشد وأخرون، دار الرسالة العالمية، ط1، 1439 هـ - 2018 م ج 4، ص287. رقم : 3367. قال الحاكم : هَذَا حَدِيثٌ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ وَلَمْ يُخْرِجَاهُ " وقال الذهبي معلقا : صحيح على شرط البخاري ومسلم .وأخرجه معمر بن راشد الأزدي في مصنفه الكتاب بَابٌ الْإِمَامُ رَاعٍ، رقم : 20659ملحق بمصنف عبد الرزاق الصنعاني، تح: حبيب الرحمن الأعظمي، المجلس العلمي- الهند، توزيع المكتب الإسلامي – بيروت، ط2، 1403 هـ - ج1 ص323، والكتاب ملحق في آخر مصنف عبد الرزاق. ينظر كذلك: مصطفى بن حسني السباعي، السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، المكتب الإسلامي: دمشق - سوريا، بيروت – لبنان ط3، 1402 هـ - 1982 م (بيروت)، ج1، ص 294.

18- المعجم الأوسط، أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (260 – 360 هـ) ، أبو معاذ طارق بن عوض الله بن محمد - أبو الفضل عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين – القاهرة ، 1415 هـ - 1995 م، قال الطبراني : لَمْ يَرْوِ عَمْرُو بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْجُنْدَعِيُّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثًا غَيْرَ هَذَا، وَتَفَرَّدَ بِهِ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، وأخرجه ابن سعد في "الطبقات" (2/ 312)، وأبو علي الصفار في "فوائده" (1/ 1)، وإسماعيل الأصبهاني الملقب بقوام السنة في "دلائل النبوة" (1/ 51 رقم 31)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (4/ 331)، عَنْ أَنَس بْن عِيَاضٍ، عَنْ عَبْد اللَّه بْن عَبْدِ الْعَزِيزِ اللَّيْثِيّ، عَنْ عَمْرِو بْن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْجُنْدَعِيّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ بنحوه دون قوله: ثُمَّ تَفَلَ فِي ثَوْبِي.

19- المعجم الأوسط، أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق: محمد فوزي محمد السعدني ، رسالة ماجستير ، قسم الحديث وعلومه،-كلية أصول الدين-جامعة الأزهر-إشراف أ.د محمود عمر ابراهيم هاشم، تحقيق القسم الثاني من المعجم الأوسط، ج6، ص779.

20- عدالة الصحابة رضى الله عنهم في ضوء القرآن الكريم والسنة النبوية ودفع الشبهات،: عماد السيد محمد إسماعيل الشربيني، ص98-99.

21- جاء في " تاريخ بغداد ": «أنَّ هارون الرشيد – لما أراد ضرب رأس (شاكر) رأس الزنادقة في عصره، سأله عن سبب اتخاذ الزنادقة لخطَّتهم في ابتدائهم مع من يطمعون بتزندقه، بتعليمه كراهية بعض سادات الصحابة، فقال شاكر: «إنَّا نريد الطعن على الناقلة، فإذا بطلت الناقلة أوشك أنْ نُبطل المنقول» دفاع عن أبي هريرة " للشيخ عبد المنعم صالح العلي العزي: ص 8.

22- السنة في مواجهة الأباطيل، المؤلف: محمد طاهر بن حكيم غلام رسول، دعوة الحق (سلسلة شهرية تصدر مع مطلع كل شهر عربي – السَنَة الثانية: 1402 هـ ربيع الأول العدد (12)) [مطبوعات رابطة العالم الإسلامي] ص:64 .

23- محمود أبو رية، شيخ المضيرة أبو هريرة، منشورات الأعلمي للمطبوعات، بيروت، 1413هـ-1993م، ص116

24- الأنوار الكاشفة لما في كتاب "أضواء على السنة"، عبد الرحمن بن يحيى المعَلّمي اليماني، تح: علي بن محمد العمران، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، ط1، 1434هـ ، ج12، ص214.

25-أخرجه البخاري-كتاب البيوع- بَابُ النَّهْيِ لِلْبَائِعِ أَنْ لاَ يُحَفِّلَ الإِبِلَ، وَالبَقَرَ وَالغَنَمَ وَكُلَّ مُحَفَّلَةٍ-(70/3)،برقم:2148. ومسلم-كتاب البيوع-بَابُ تَحْرِيمِ بَيْعِ الرَّجُلِ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ ... وَتَحْرِيمِ النَّجْشِ وَتَحْرِيمِ التَّصْرِيَةِ-(1515/3)، برقم: 1155.

26-أخرجه الترمذي في سننه-كتاب البيوع- بَابُ مَا جَاءَ فِيمَنْ يَشْتَرِي العَبْدَ وَيَسْتَغِلُّهُ ثُمَّ يَجِدُ بِهِ عَيْبًا-(3/ 573)، برقم:1285. [وقال هذا حديثٌ حسن صحيحٌ، وقد روي هذا الحديث من غير هذا الوجه، والعمل على هذا عند أهل العلم. وأخرجه أبو داود في سننه-أَبْوَابُ الْإِجَارَةِ-بَابٌ فِيمَنِ اشْتَرَى عَبْدًا فَاسْتَعْمَلَهُ ثُمَّ وَجَدَ بِهِ عَيْبًا- (5/ 368)،برقم:3508

27-التَّصْرِيَة: قال الشَّافعِيُّ: والتَّصرية أن تربط أخلاف النَّاقة أو الشَّاة ثمَّ تترك من الحلاب اليوم واليومين والثَّلاثة حتَّى يجتمع لها لبن فيراه مشتريها كثيرًا فيزيد في ثمنها ذلك ثمَ إذا حلبها بعد تلك الحلبة حلبةً أو اثنتين عرف أنَّ ذلك ليس بلبنها لنقصانه كل يوم عن أوَّله وهذا غرورٌ للمشتري والعلم يحيط أن ألبان الإبل والغنم مختلفةٌ في الكثرة والأثمان فجعل النَّبيُّ صلى الله عليه وسلم بدلها ثمنا واحدا صاعا من تمر.[ينظر:النهاية في غريب الحديث الأثر، لابن الأثير،(62/3).

28-تأويل مختلف الحديث، ابن قتيبة، (330/1).

29-نقل القرطبي قول الحنفية بأن التصرية ليست بعيب، ولا تردّ بذلك، ولهذا الخلاف سببان: أحدهما: أن هذا الحديث، يعارضه قوله صلى الله عليه وسلم: الخراج بالضمان ووجهها: أن مشتري المصرَّاة ضامنٌ لها لو هلكت عنده، واللَّبن غلة فيكون له. وثانيهما: أنه معارضٌ لأصول شرعية، وقواعد كلية. وبيانها بأوجه: أحدها: أن اللبن مما يضمن بالمثل، والتمر ليس بمثل له. ثانيها: أنه لما عدل عن المثل إلى غيره فقد نحا به نحو المبايعة، فهو: بيع الطعام بالطعام غير يد بيد، وهو الرّبا. ثالثها: أن الصَّاع المقابل للَّبن محدودٌ، واللَّبن ليس بمحدود، فإنَّه يختلف بالكثرة والقلة. فإنها قواعد كلية قطعية. ولو لم يكن كذلك فالقياس مقدَّم عند أبي حنيفة، وكثير من الكوفيين، وهو قول مالك في العتبية، وفي مختصر ابن عبد الحكم. [المفهم:(330/1)].

30-المفهم :(370/4-371).

31-قال ابن العربي : حيث يقول:"ولا عذر لأشهب في رده لأنَّه قال إن ردها لم يرد معها شيئا لأن النَّبي صلى الله عليه وسلم قال الخراج بالضَّمان، والخراج بالضَّمان حديث صحيح ثابت من طريق عائشة رضي الله عنها وحديث المصراة ثابت من طريق أبي هريرة وابن عمر لكن حديث الخراج بالضمان عام وحديث المصراة خاص ولا يصح لذي لُبِ القضاء بالعام على الخاص ولا قال به أحد. ينظر:[المحصول في أصول الفقه، لأبي بكر بن العربي، (ص97-98)].

32-يقول الزرقاني :والجواب أنَّا نمنع أنَّ اللَّبن خراجٌ فلم يدخل في الحديث، وبأنه عام وَالمصرَّاة خاصٌّ، والعام يُردُّ إلى الخاص، فلا تعارض ولا نسخ، وعن القاعدة الأولى بأنَّه صلى الله عليه وسلم رأى أنَّ اللَّبن إنَّما يراد للقوت، وغالب قوتهم التَّمر، فلذا حكم به".

33-التوضيح لشرح الجامع الصحيح، ابن الملقن (ت:804هـ)، دار النوادر،ط1429،1هـ- 2008م دمشق، سوريا،(385/14)

34-إِكمَالُ المعْلِمِ بفَوَائِدِ مُسْلِم، القاضي عياض(ت:544هـ)، تح: الدكتور يحْيَى إِسْمَاعِيل، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ط1 1419 هـ - 1998 م، (146/5).

35-المنتقى شرح الموطأ، الباجي(ت:474هـ)، مطبعة السعادة مصر، ط1، 1332هـ ، (106/5).

36-سورة النحل، 126.

37-رواه ابن عمر رضي الله عنهم، أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم «نَهَى عَنْ بَيْعِ الْكَالِئِ بِالْكَالِئِ» والحديث أخرجه الحاكم في المستدرك-كتاب البيوع- (65/2)، برقم:2342، قال الحاكم: هذا حديثٌ صحيح على شرط مسلم ولم يخرِجاه ". وفي رواية عند الحاكم أيضاً: «نَهَى عَنْ بَيْعِ الْكَالِئِ بِالْكَالِئِ هُوَ النَّسِيئَةُ بِالنَّسِيئَةِ» برقم: 2343.

38-طرح التثريب في شرح التقريب، للعراقي ، (84/6).

39-ينظر : إحكام الإحكام شرح عمدة الأحكام، تقي الدين ابن دقيق العيد(ت702هـ)، تح : محمد حامد الفقي، راجعه أحمد محمد شاكر، مطبعة السنة المحمدية القاهرة، 1372هـ-1953م، (د.ط)، (130/2).

40-أصول السرخسي،(342/1).

41- شرح صحيح مسلم، النووي (167/10).

42-ينظر : إحكام الإحكام، ابن دقيق العيد، (126/2-130).

43-إعلام الموقعين عن رب العالمين، ابن قيم الجوزية (ت:751 هـ) قدم له وعلق عليه وخرج أحاديثه وآثاره: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، ط1، 1423 هـ، (3/ 221).

44-فتح الباري، ابن حجر،(4/ 366).

45-التمهيد، ابن عبد البر، (208/18). [يقول الإمام الشوكاني: والحقُّ: تقديم الخبر الخارج من مخرجٍ صحيحٍ أو حسن على القياس مطلقًا، إذا لم يمكن الجمع بينهما بوجه من الوجوه، كحديث المصرَّاة، وقد كان الصَّحابة التَّابعون إذا جاءهم الخبر لم يلتفتوا إلى القياس ولا ينظروا فيه، وما رُويَ عن بعضهم من تقديم القياس في بعض المواطن فبعضه غير صحيحٍ، وبعضه محمولٌ على أنه لم يثبت الخبر عند من قدَّم القياس بوجه من الوجوه. [ينظر: إرشاد الفحول إلي تحقيق الحق من علم الأصول، (152/1)].

46-المفهم : 370/4-371.

47-ينظر: الإجماع، ابن المنذر، تح: أبو عبد الأعلى خالد بن محمد بن عثمان، دار الآثار للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط1، 1425هـ-2004م، (ص105). وتوضِيحُ الأحكَامِ مِن بُلوُغ المرَام، عبد الله بن عبد الرحمن البسام (ت:1423هـ)، مكتَبة الأسدي، مكّة المكرّمة ط5، 1423 هـ - 2003 م ،(335/4).

48-اختلاف الحديث، للشافعي، (665/8).